في ظل تحديات مناخية.. مياه البحر تهدد المناطق الساحلية الجنوبية

عدن ليست بمنأى عن حدوث تسونامي

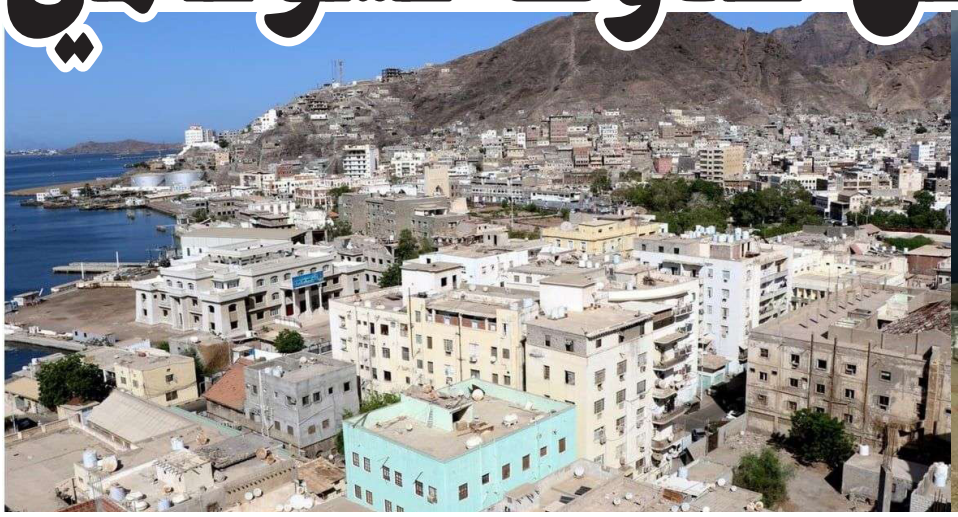

الأمناء/ تقرير: عبدالاله سُميح

يتصاعد حجم التهديد على مناطق الجنوب الساحلية المنخفضة، من ارتفاع مستوى سطح البحر، وتداعياته المتعددة على حياة الناس ومعيشتهم الاقتصادية والبيئية.

وبامتداد يزيد على 2000 كيلو متر من الشريط الساحلي اليمني، تتناثر المجتمعات الساحلية الفقيرة في مواجهة مباشرة مع تقلبات المناخ المتعددة، من أعاصير وسيول وارتفاع منسوب مياه البحر، في بلد يعدّ من بين أكثر الدول عرضة للتغيّرات المناخية وأقلّها استعدادًا لمواجهتها، رغم كونه أقل بلدان العالم مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة.

وتحول البحر بالنسبة لأهالي المناطق الساحلية في اليمن من بيئة معتادة يعتمدون عليها في حياتهم ومعيشتهم، إلى مصدر قلق يهدد بغمر مناطقهم وابتلاعها، في ظل غياب البرامج الحكومية لمواجهة التحديات المناخية ودرء أضرارها.

مناطق بعدن ليست بمنأى عن تسونامي:

يعتقد رئيس مركز الدراسات وعلوم البيئة في جامعة عدن، الدكتور فواز باحميش، أن هناك مناطق في العاصمة عدن ليست بمنأى عن حدوث تسونامي، في ظل حالة التغيّرات المناخية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وقال باحميش، إن عدن تأتي في المرتبة السادسة في قائمة 10 مدن عالمية مهددة بالغرق، وفق تصنيف جمعية المناخ العالمية، التي صنفت المدن المنخفضة على حسب

دراسة: اليمن ضمن أكثر ٥ دول منخفضة الدخل عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر

جمعية المناخ العالمية: عدن في المرتبة السادسة بقائمة ١٠ مدن عالمية مهددة بالغرق

غياب البرامج الحكومية لمواجهة تحديات المناخ مصدر قلق للسكان

كميات المياه التي تذوب في القطب المتجمد الشمالي، ما يجعل بعض مناطق عدن، مثل مديرية خور مكسر ومنطقتي «خليج الفارسي» بمديرية البريقة، و«صيرة» في مديرية صيرة، مركز المحافظة، عرضة للغمر بالمياه مستقبلا.

وأضاف أن ذوبان الجليد يؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحر بحوالي 1 سم، ما يؤثر على المناطق المنخفضة التي تأتي عدن من ضمنها، ويهدد مناطقها السكنية القريبة جدًا من مياه البحر.

شكاوى سكان «الفارسي» بالبريقة

وأشار باحميش إلى شكوى سابقة من سكان منطقة «الفارسي» المنخفضة في مديرية البريقة، قبل أكثر من 10 أعوام، من دخول مياه البحر إلى المناطق السكنية والمنازل الخشبية المخصصة للصيادين، على نحو غير مسبوق.

وأكد أن عدن ليست في مأمن من حدوث تسونامي، «بدليل أن مدينة خور مكسر عند قدوم الرياح الشديدة خلال المنخفضات الجوية تكون حركة أمواج البحر فيها كبيرة ومرتفعة جدًا، ويمكن من خلال السير في ساحلها رؤية ارتفاع البحر وانخفاض المنطقة المقابلة».

ارتفاع منسوب سطح البحر:

وبحسب دراسة أعدتها «الجمعية اليمنية لرعاية الأسرة» (حكومية)، ونشرها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في أيلول/ سبتمبر من العام الحالي، فإن اليمن من أكثر 5 دول منخفضة الدخل عرضة لارتفاع مستوى سطح البحر، بمقدار يصل إلى 0.54 متر، بحلول عام 2100.

الآثار المترتبة على ارتفاع سطح البحر:

ويقول الصحفي المتخصص في تغطية قضايا المناخ والبيئة، رئيس «مؤسسة الصحافة الإنسانية»، بسام القاضي، إن هناك جملة من الآثار المترتبة على ارتفاع سطح البحر، المنعكسة على حياة الناس بشكل مباشر، من خلال ما تسببه من فيضانات وأضرار في البنية التحتية والخدمات العامة، كما ستؤدي إلى تزايد أعداد المشردين النازحين من المناطق القريبة من السواحل، فضلا عن تسرب المياه المالحة وتأثيرها على المياه الجوفية.

أضرار بيئية واقتصادية:

وأشار القاضي، في حديثه لـ«إرم نيوز»، إلى تداعيات متعلقة بالبيئة، كتآكل السواحل وفقدان الموائل الطبيعية والبحرية وإلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي، إضافة إلى تأثيرات أخرى اقتصادية، من خلال فقدان مصادر دخل سكان السواحل والصيادين، وغمر الأراضي الرطبة والمحميات الطبيعية، وتراجع السياحة.

تحليل يرصد مؤشرات بيان خليجي تجاهل قضية الجنوب وتعارضها مع معطيات الواقع في نظر سفراء الدول الكبرى

الأمناء / خاص :

في تحليل مقتضب أكد الكاتب والمحلل السياسي الجنوبي صلاح السقلدي (أن المبادرة الخليجية ومخرجات حوار صنعاء وقرارات مجلس الأمن رقم ٢٢١٦) في بيانات القمم العربية والخليجية والأممية أصبحت لا يعول عليه بالسنوات الأخيرة ولا تشد انتباه أحد لأن هذه المفردة اضحت مُملة ووسيلة ابتزاز بوجه القضية الجنوبية .

جاء ذلك في سياق مقاله التحليلي بعنوان : " مؤشر خليجي جديد بالتوقف أمامه " قال فيه :

" قال بيان مجلس التعاون الخليجي الصادر عن قمة دول الخليج بالعاصمة القطرية (الدوحة) الاثنين الماضي : (يؤكد المجلس دعم دول الخليج الكامل لمجلس القيادة الرئاسي اليمني، والكيانات المساندة له للتوصل إلى حل سياسي، وفقاً للمرجعيات الثلاث...) " .

محاولات ابتزاز " القضية الجنوبية " :

واستطرد الكاتب والمحلل السياسي الجنوبي صلاح السقلدي بالقول : " تكرار ذِكر المرجعيات

الثلاث لحل الأزمة اليمنية في بيانات القمم العربية والخليجية والأممية أصبح لا يعول عليه بالسنوات الأخيرة ليس لأن هذه المفردة اضحت مُملة ووسيلة ابتزاز بوجه القضية الجنوبية ومبعث عن السخرة بعد كل هذه التطورات وكل هذه السنين بل لأن تنفيذها أصبح مستحيلا ويهزأ من ذكرها الكثيرون وأولهم سفراء الدول الكبرى الذي يؤكدون على ضرورة صياغة قرارات أممية ومشاريع حلول معقولة تنسجم وسياقات الواقع " .

عظام نخرة :

وأضاف " السقلدي " فكل الأطراف الداخلية والدولية وإن زعمت عكس ذلك تعرف ان المبادرة الخليجية التي صُممت قبل أكثر من ١٢عاما !! لفض الاشتباك بين السلطة الحاكمة(حزب المؤتمر الشعبي العام والأحزاب المعارضة حزبيّ الإصلاح والاشتراكي ومعهما أحزاب صغيرة اخرى) من خلال مبدأ تقاسم السلطة مناصفة وهو ما تم بالفعل قد أصبحت من الماضي عظامٌ نخرة " .

مبادرة منتهية الصلاحية :

وفند الكاتب عيوب وهفوات " المبادرة الخليجية " التي لم تنشر لا من قريب ولا من بعيد للقضية الجنوبية ، وبالتالي فالجنوب في حل منها وقال :

"ولم تشر تلك المبادرة للقضية الجنوبية، وبالتالي يكون الجنوب في حِل منها، بل انها اصبحت مبادرة يخجل حتى المستفيدون منها الحديث عنها بعد ان تغيرت أوضاع وتبدلت تحالفات رأسا على عقب، و بانتفاء سبب وجود تلك المبادرة ينتفي الحديث عنها ناهيك عن السعي لنبشها من جدثها وعلى ذلك قس سبب وزمان صدور باقي المرجعيات ومدى صلاحيتها اليوم " .

بيان الدوحة والمكونات الكرتونية :

وأوضح المحلل السياسي" صلاح السقلدي " الجديد في هذا البيان أي بيان الدوحة أنه قرَنَ تأييده ودعمه لمجلس الرئاسة اليمني بالكيانات المساندة لهذا المجلس الرئاسي.

واستنتج أن هذه إشارة ليست للمجلس الانتقالي الجنوبي، فمجلس التعاون الخليجي عقدَ عدة قمم بعد تأسيس الانتقالي الجنوبي لم يشر تصريحا ولا تلميحا بأنه يدعم الانتقالي جنبا الى جنب مع المجلس الرئاسي أو الشرعية حتى في ذروة الرضاء الخليجي عن الانتقالي.

سياسات " تقليم الأظافر " والاحتواء :

واختتم " السقلدي " تحليله بالقول : " هذا البيان اليوم يشير بأن التحالف والسعودية تحديدا سيشرع بإفساح المجال للكيانات التي أنشأتها المملكة مؤخرا بالجنوب وفي حضرموت بالذات للعب دور لافت في الأيام والتسويات القادمة على حساب قوى جنوبية فاعلة كالمجلس الانتقالي الجنوبي ولتقويض دوره وحضوره مستقبلا ضمن سياسة تقليم الأظافر وفلسفة احتواء الجميع التي تتّبعها السعودية ولعبة التوازنات ولضبط ايقاع التطورات إنفاذا للمصلحة الخليجية السعودية بالمقام الأول" .